



الرقم: م/١٢٣  
التاريخ: ١٤٤٧/٦/١٠ هـ

بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/أ) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/أ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٧/٨١) بتاريخ ١٤٤٧/٥/٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٧) بتاريخ ١٤٤٧/٦/٤ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : تعديل نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩١) بتاريخ ١٤٤٣/٩/١٩ هـ، وذلك على النحو الآتي:

١- تعديل المادة (السادسة) لتكون بالنص الآتي: "يكون الاطلاع على بيانات السجل العقاري متاحاً للكافة، ويستثنى من ذلك الآتي:

١- بيانات ملاك الحقوق العينية، وفقاً لما يحدده النظام واللائحة.

٢- بيانات العقارات التي تحدد الجهات المعنية أنها سرية".

٢- تعديل المادة (التاسعة) لتكون بالنص الآتي: "تعد الجهة المختصة قوائم بالعقارات

المسجلة عينياً بناءً على صكوك تسجيل الملكية الصادرة بموجب أحكام النظام، وتنشرها

بالوسائل المناسبة التي تحددها اللائحة، على أن تحتوي تلك القوائم على بيانات صك

تسجيل الملكية وهي: رقم العقار، وموقعه، ومساحته، والبيانات التخطيطية له".



**٣- تعديل المادة (الحادية عشرة) لتكون بالنص الآتي:**

**"١- في حال قيد دعوى قضائية تتعلق بالتسجيل العيني الاول وفق ما قضت به المادة (العاشر) من النظام، فيتم التأشير بها في السجل العقاري، وقوائم العقارات المسجلة عينياً، ويضمن في السجل مضمون الحكم النهائي الصادر في شأن الدعوى. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام التأشير في السجل العقاري، وفي قوائم العقارات المسجلة عينياً.**

**٢- يكتسب التسجيل العيني الاول الحجية المطلقة خلال مدة لا تتجاوز (سنة) من تاريخ نشر قوائم العقارات المسجلة عينياً وفق ما تحدده الجهة المختصة في قرار الإعلان للمنطقة العقارية، وللمتضرر من التسجيل العيني الاول بعد اكتسابه الحجية المطلقة حق اللجوء إلى المحكمة المختصة وطلب التعويض من المتسبب دون الحق في طلب إلغاء التسجيل العيني الاول أو تعديل بياناته أو الحقوق الواردة فيه".**

**ثانياً : على سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.**

**سلطان بن عبدالعزيز آل سعود**



قرار رقم : (٤١٧)  
وتاريخ : ٤/٦/١٤٤٧هـ

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٨٣٦٦ وتاريخ ١١/٥/١٤٤٧هـ، في شأن مراجعة نظام التسجيل العيني للعقار.  
وبعد الاطلاع على نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩١) وتاريخ ١٩/٩/١٤٤٣هـ.  
وبعد الاطلاع على المذكرات رقم (٤٠٩١) وتاريخ ٢٠/١٢/١٤٤٦هـ، ورقم (٨٣٨) وتاريخ ٢٥/٢/١٤٤٧هـ، ورقم (١٠٤٣) وتاريخ ١٢/٣/١٤٤٧هـ، ورقم (١٨٥٨) وتاريخ ٢١/٥/١٤٤٧هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.  
وبعد الاطلاع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٢-١/٤٧/ت) وتاريخ ١/١/١٤٤٧هـ.  
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧/٨١) وتاريخ ٥/٥/١٤٤٧هـ.  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٧٥٩) وتاريخ ٢٥/٥/١٤٤٧هـ.

يقرر

تعديل نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩١) وتاريخ ١٩/٩/١٤٤٣هـ، وذلك على النحو الآتي:  
أولاً: تعديل المادة (السادسة) لتكون بالنص الآتي: "يكون الاطلاع على بيانات السجل العقاري متاحاً للكافة، ويستثنى من ذلك الآتي:  
١- بيانات ملاك الحقوق العينية، وفقاً لما يحدده النظام واللائحة.  
٢- بيانات العقارات التي تحدد الجهات المعنية أنها سرية".  
ثانياً: تعديل المادة (التاسعة) لتكون بالنص الآتي: "تعد الجهة المختصة قوائم بالعقارات المسجلة عينياً بناءً على صكوك تسجيل الملكية الصادرة بموجب أحكام النظام،



وتنشرها بالوسائل المناسبة التي تحددها اللائحة، على أن تحتوي تلك القوائم على بيانات صك تسجيل الملكية وهي: رقم العقار، وموقعه، ومساحته، والبيانات التخطيطية له".

ثالثاً: تعديل المادة (الحادية عشرة) لتكون بالنص الآتي:

"١- في حال قيد دعوى قضائية تتعلق بالتسجيل العيني الأول وفق ما قضت به المادة (العاشرة) من النظام، فيتم التأشير بها في السجل العقاري، وقوائم العقارات المسجلة عينياً، ويضمن في السجل مضمون الحكم النهائي الصادر في شأن الدعوى.

وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام التأشير في السجل العقاري، وفي قوائم العقارات المسجلة عينياً.

٢- يكتسب التسجيل العيني الأول الحجية المطلقة خلال مدة لا تتجاوز (سنة) من تاريخ نشر قوائم العقارات المسجلة عينياً وفق ما تحدده الجهة المختصة في قرار الإعلان للمنطقة العقارية، وللمتضرر من التسجيل العيني الأول بعد اكتسابه الحجية المطلقة حق اللجوء إلى المحكمة المختصة وطلب التعويض من المتسبب دون الحق في طلب إلغاء التسجيل العيني الأول أو تعديل بياناته أو الحقوق الواردة فيه".

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء